تكنولوجيا الامن السيبراني وانعكاس تطبيقه على جودة التقارير المالية
(دراسة استطلاعية لعينة من المدققين الداخليين والخارجيين)

Cyber security technology and the reflection of its application on the quality of financial reports
(An exploratory study of a sample of internal and external auditors)

Doaa Sarhan Abadi[1] | **Dr. Muhammad Hassan Khudair**

Received 26/7/2023
Accepted 20/8/2023
Published 30/9/2023

Abstract

This research aims to define the roles of auditors by clarifying the concept and risks of cyber security in protecting information and financial data in economic units. Najaf, Babylon and Karbala, then the results were analyzed and the results were presented and analyzed to show that adopting cyber security improves the quality of reports Finance through what it achieves in displaying information with credibility and transparency, in a way that suits the needs of users, and cyber security has a role in managing economic resources more effectively to obtain benefits that would have been lost in the event of any electronic attacks. This study concluded with the following conclusions: There is an impact on the privacy of customer data, risk management, and that the privacy of customer data had the greatest impact on the quality of financial reports.

Keywords: Security Technology , Quality of Financial Reports, Economic Units.

المستخلص :

تهدف هذه البحث الى تحديد ادوار المدققين من خلال توضيح مفهوم ومخاطر الامن السيبراني في حماية المعلومات والبيانات المالية في الوحدات الاقتصادية ،عينة البحث فقد جرى اعتماد اسلوب المنهج الوصفي للجانب النظري اما الجانب العملي فبني على اساس عمل استبيان موجه لفئة المدققين العاملين في ديوان الرقابة المالية في النجف وبابل وكربلاء ، من ثم جرى تحليل النتائج وعرض النتائج وتحليلها ليتبين ان اعتماد الامن السيبراني يحسن من جودة التقارير المالية عبر ما يحققه من اظهار المعلومات بمصداقية وشفافية وبما يلائم احتياجات المستخدمين وللأمن السيبراني من دور في ادارة الموارد الاقتصادية بفاعلية اكبر للحصول على منافع كانت لتضيع في ضل حدوث أي هجمات الكترونية. خلصت هذه الدراسة الى استنتاجات مفادها: وجود أثر لخصوصية بيانات الزبائن ,إدارة المخاطر وأن خصوصية بيانات الزبائن كان لها الأثر الأكبر على جودة التقارير المالية .

الكلمات المفتاحية: الامن السيبراني، جودة التقارير المالية، الوحدة الاقتصادية .

1-Postgraduate Student, Al-Furat Al-Awsat University, Administrative Technical College / Kufa
dqaa.abady@student.atu.edu.iq
2- Assistant Professor, Al-Furat Al-Awsat University, Administrative Technical College / Kufa
dmohamme49@gmail.com.

المقدمة:

الأمن السيبراني هو أحد الوسائل الحديثة المستخدمة للمحافظة على المعلومات المتعلقة بالإنترنت وتكنولوجيا المعلومات. يحافظ الأمن السيبراني على المعلومات من السرقة أو الوصول غير المصرح به إلى الأنظمة المتعلقة بالوحدات الاقتصادية. من وجهة النظر هذه ، من الواضح أن جودة التقارير المالية تلعب دورًا مهمًا في الوحدات الاقتصادية ، ويجب تطبيق التقارير المالية وفقًا لأساليب وطرق الحماية على أمن المعلومات ومنع أي حذف أو تلاعب غير مصرح به. بدون أدنى شك ، تخيل ما يمكن أن توفره الوحدات الاقتصادية ومدى التحفيز الذي ستكسبه من خلال تطبيق هذه التكنولوجيا.

المبحث الاول: منهج البحث والدراسات السابقة

اولا: منهج البحث:

1: مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في التساؤل التالي :كيف يمكن تفادي الهجمات الالكترونية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية التي تعرض تقاريرها المالية بشكل رقمي ؟

2: اهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق عدة اهداف والتي يمكن بيانها بحسب الاتي :-

2-1: تحديد ادوار المدققين عبر توضيح مفهوم ومخاطر الامن السيبراني في المحافظة على المعلومات والبيانات المالية بالوحدات الاقتصادية.

2-2: بيان اثر تطبيق انظمة الامن السيبراني وتفرعاته على التقارير المالية لدى مستخدميها .

3: اهمية البحث: تتلخص اهمية البحث بالاتي :-يعتبر الأمن السيبراني ذات أهمية للأنظمة المرتبطة في الشبكات وتكنولوجيا المعلومات فالالتزام بتطبيق الأمن السيبراني يضمن الحماية على المعلومات من أي خطر أو تهديد قد تواجه نتيجة وجوده على الأنظمة وشبكات تكنولوجيا المعلومات ان وجود معلومات محمية بعيدة عن الغش والاحتيال والتلاعب هو هدف كل وحدة .

4: فرضية البحث: وهي كما يلي :-

الفرضية الرئيسة: عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية .

ويمكن عرض الفرضيات الفرعية التسعة كالآتي:

4-1: عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لتحديد ادوار المدققين داخل الوحدة على جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية.

4-2: عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لخصوصية معلومات الزبائن على جودة التقارير المالية.

5: مجتمع وعيّنة الدراسة : مجتمع الدراسة هو جميع مراقبي الحسابات الذين يمارسون مهنة التدقيق في مكاتب مراقبي الحسابات المرخصين لمزاولة المهنة استنادا الى النشرات الصادرة من مجلس المهنة، بالإضافة الى المتخصصين العاملين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الوحدات الاقتصادية.

امّا عيّنة الدراسة فشملت عدد من مكاتب مراقبي الحسابات (افرادا او شركات) بموجب نشرة لعام 2023 ،وعدد من موظفي ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق الدائرة الثالثة فشملت المحافظات (النجف الاشرف ،كربلاء المقدسة ،بابل) .

6: الحدود المكانية والزمانية للدراسة

6-1: الحدود المكانية: تحددت الدراسة في الوحدات الاقتصادية باثر تطبيق الامن السيبراني على جودة التقارير في مكاتب مراقبي الحسابات وديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق

6-2: الحدود الزمانية: أعدت الدراسة في الفترة عام 2023 .

7منهج الدراسة وادوات جمع المعلومات :من اجل تحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد اعتمدت الباحثة المناهج والادوات الاتية :

7-1: الجانب النظري :اعتمدت الباحثة اسلوب المنهج الوصفي على ما توفر من مصادر محلية وعربية وأجنبية ذات صلة بموضوع الدراسة من كتب وبحوث ودوريات وأطاريح ورسائل جامعية فضلا عن ذلك الاستفادة من المقالات والاصدارات المنشورة على شبكة المعلومات (الانترنت) والوثائق الرسمية عن المنظمات المهنية المختصة في مجال تنظيم العمل المحاسبي.

7-2:الجانب العملي: تم اعتماد أسلوب الاستبيانات بما يتعلق باثر تطبيق تكنولوجيا الامن السيبراني على جودة التقارير المالية وعرض نتائج الاستبيان وتحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS للحصول على نتائج الدراسة كما تم اجراء عدد من المقابلات الشخصية مع المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق والمهنيين بخصوص الدراسة لدعم وتعزيز معلومات الاستبيان.

8: انموذج الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق اهدافها تم بناء انموذج افتراضي مقترح لتشخيص امكانية دراسة العلاقة معتمدة على متغيرين في شكل(1) يعزز ذلك

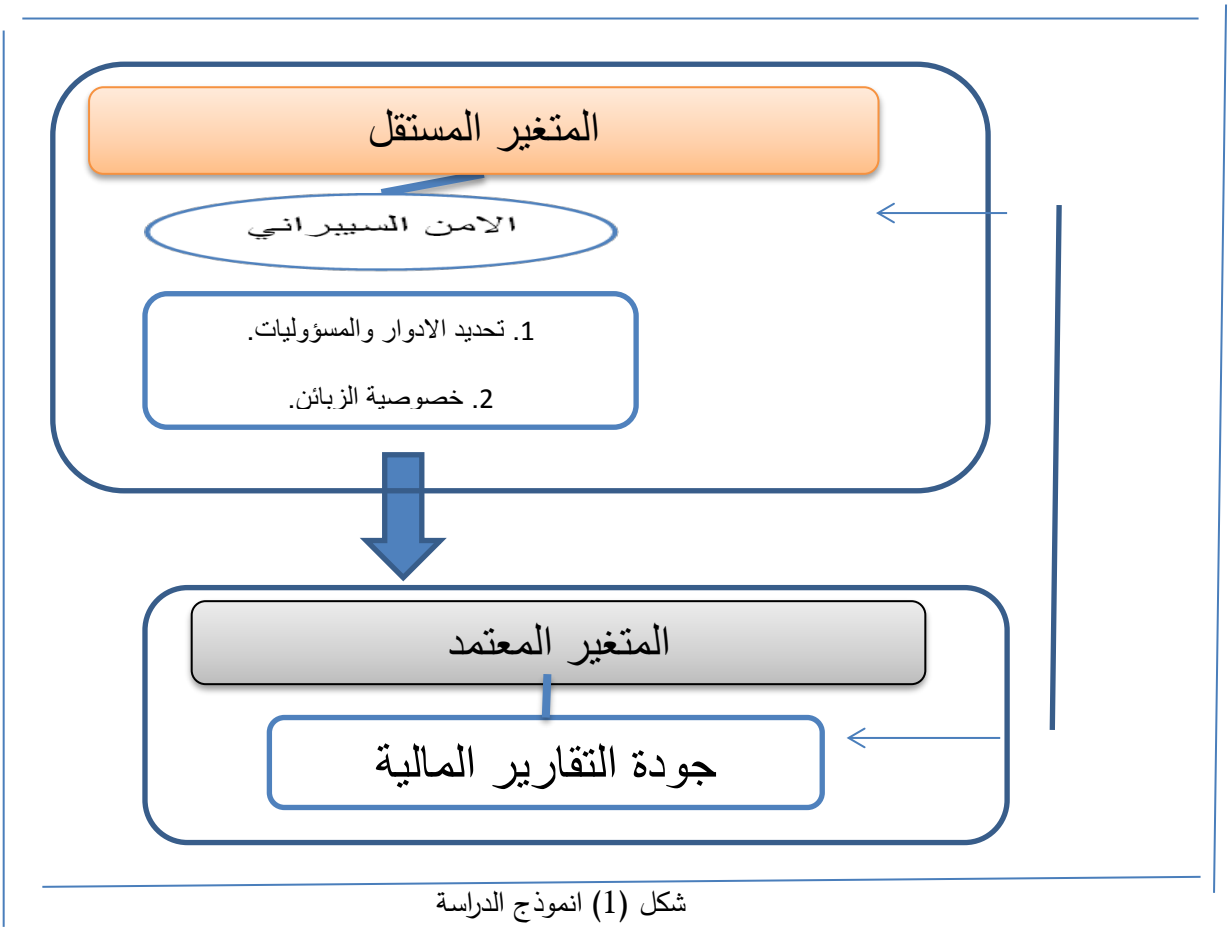

شكل (1) انموذج الدراسة

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على متغيرات الدراسة.

ثانيا: الدراسات سابقة

1- دراسة (منصور:2021) (تأثير الامن السيبراني على الرقابة الداخلية وانعكاسها على الوحدة الاقتصادية) دراسة استطلاعية منشورة في مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية في العراق. الهدف من الدراسة توضيح اهمية الامن السيبراني من خلال تأثيره على الرقابة الداخلية وقيمة الوحدة الاقتصادية ،كما توصي هذه الدراسة الى ضرورة اعتماد الوحدة الاقتصادية خطة عمل معتمدة من قبل ادارة الامن السيبراني لتنفيذ المتطلبات الاستراتيجية بما تتلاءم مع الاستراتيجيات العامة للوحدة الاقتصادية من خلال تحليل البيئة المحلية لعينة البحث المتمثلة بالمدققين والمحاسبين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

2- دراسة (Lynn & Gogolin :2020) (Cyber-security incidents and audit quality) منشور في مجلة المراجعة المحاسبة الاوربية ،جامعة ليدز ،تهدف هذه الدراسة الى اثار جودة التدقيق على حوادث الامن السيبراني على البيانات ولتقييم بشكل تجريبي لأثار جودة التدقيق على خرق البيانات عن حوادث الامن السيبراني .ووصلت الدراسة الى بناء على عينة من الشركات توضح أن الأمن السيبراني لا تؤدي الحوادث إلى تدهور ملحوظ في جودة المراجعة فإن انتهاكات الأمن السيبراني لا تفعل ذلك يؤدي إلى قصور في التقارير المالية.

المبحث الثاني :الاطار الفكري للامن السيبراني

اولا : تعريف الامن السيبراني

1-الامن السيبراني: على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الامن السيبراني اذ تعددت مفاهيم الامن بتعدد الباحثين في هذا المجال، ولم يستطيع المحاسبين الوصول الى مفهوم دقيق وشامل، فكل باحث له وجهة نظر مختلفة، سوف يتم التطرق الى عدة تعاريف للأمن السيبراني في جدول (1).

جدول (1) تعريفات الامن السيبراني

السنة	المصدر	تعريفات الامن السيبراني
2020	Canelon & Huerta	هو مصفوفة من الأدوات التنظيمية والتقنية والإجرائية والممارسات الهادفة إلى حماية الحواسيب والشبكات وما بداخلها من بيانات من الاختراقات أو التلف أو التغيير أو تعطل الوصول للمعلومات ويعد توجها عالميا سواء على مستوى الدول أو الوحدات الاقتصادية
2022	اميرهم	يمثل عملية حماية المعلومات من خلال معالجة التهديدات التي تتعرض لهذه المعلومات التي تتم معالجتها و تخزينها ونقلها بواسطة انظمة المعلومات المتداخلة بين الشبكات

الجدول من اعداد الباحثان.

2-عناصر الامن السيبراني :هناك عدة انواع للأمن السيبراني تقوم بالمحافظة ضد الهجمات في أجهزة الكمبيوتر ومن أهمها ما يأتي:

2-1:أمن التطبيقات : يحمي هذا الأمن الأنظمة والمعلومات التقنية من الاختراق والسرقة من قبل أشخاص غير مصرح لهم ، مثل التقارير المالية لكل وحدة اقتصادية (الروسان ،2021: 62) .

2-2: الأمن السحابي : أمن السحابة هو تقنية شبكة تعتمد على ضغط المعلومات وهي جزء لا يتجزأ من أمن الشبكة. يتم تعريف أمن السحابة على أنه جميع السياسات والتقنيات والضوابط التي تحافظ على البيانات المنشورة والتطبيقات المرتبطة بها التي تشكل الحوسبة السحابية. مسؤولياته هي حماية البيانات ،وفصل الواجبات ،وأمن التطبيقات ،والأنظمة السرية ،وواجبات أخرى.
(جيجان ،2021: 36) .

2-3: الأمن التشغيلي : تضمن الأمن التشغيلي الحفاظ على العمليات والقرارات المتعلقة بمعالجة أصول البيانات الإلكترونية وحمايتها. يستعرض هذا النوع من الأمان أذونات المستخدم المختلفة للوصول إلى الشبكة ويحدد مكان وزمان تخزين البيانات.
(دحام ،2021: 19).

3-الامن السيبراني وعلاقته بأمن المعلومات:يعتبر الأمن السيبراني جزءًا أو فرعًا من مجال أمن المعلومات الأكبر. يتضمن أمن المعلومات بالمحافظة على البيانات والمعلومات من أي نوع ، سواء من التهديدات الداخلية أو الخارجية. بينما يتضمن الأمن السيبراني حماية وتأمين المعلومات في الفضاء الإلكتروني ، بما في ذلك الشبكات والأجهزة والمعلومات الأخرى ، من أي تهديدات أو هجمات إلكترونية خارجية ، يسعى أمن المعلومات إلى حماية أنظمة الكمبيوتر غير المشروعة، أو التلاعب بالمعلومات أثناء التخزين أو المعالجة أو النقل والدفاع ضد كل هذه التهديدات (ناصف ، 2023: 25) .

وبعد تناوله الامن السيبراني وعلاقته بأمن المعلومات الذي يعرف بالمحافظة على المعلومات من المخاطر التي تهددها من خلال ثلاث عناصر تشمل سرية المعلومات، ضمان الخصوصية، سلامة المعلومات .

ومن خلال تكاملية وسلامة المحتوى وبالتالي توافر المعلومة من خلال اتاحة الوصول للمعلومات ويرمز لها لهذه العناصر الثلاث ب CIA ويتم ذلك من خلال وسائل وأدوات وإجراءات من اجل ضمان المحافظة عليها وحمايتها من المخاطر سواء كانت تهديدات خارجية او تهديدات داخلية وبالتالي فأن تهديد الاستقرار المالي تعد الخدمات المالية الالكترونية اكثر الصناعات التي تتعرض للمخاطرالمتعلقة بالأمن السيبراني(ناصف 2023 : 25) .

4- محاور الامن السيبراني

4-1:.تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الوحدة الاقتصادية :يقع على عاتق مراقبي الحسابات مسؤولية كبيرة في هذا الجانب وأن إخلاله بواجباته المهنية والاخلاقية أو عدم وفائه بها على الوجه الذي يتوقعه المجتمع المالي يترتب عليه عدة أنواع من المسؤولية فقد يخل مراقب الحسابات بقواعد آداب السلوك المهني فيتعرض للمساءلة المهنية وقد يكون الضرر لأحد الزبائن أو طرف ثالث فيتعرض للمساءلة المدنية وقد يحدث أو يقع الضرر على المجتمع ككل فيتعرض للمساءلة الجنائية، وتتمثل المسؤولية الأساسية لمراقب الحسابات في أن يبين للأطراف المستفيدة من تقريره ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت بشكل موضوعي وعادل طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وللوفاء بهذه المسؤولية فإنه يتوجب عليه ان يبذل العناية المهنية الكافية والمعقولة والتي تتمثل في الالتزام بمقتضيات القواعد التي تحكم ممارسة المهنة أي الالتزام بمعايير التدقيق المعتمدة في أداء مهمته، بالمستوى المعتاد الملائم من الاداء المهني أمام الزبون ومستعملي القوائم المالية أي الطرف الثالث والمجتمع.(علي،2012: 31).

4-2:خصوصية بيانات العملاء داخل الوحدة الاقتصادية: تأكد من سهولة توفر معلومات الاتصال الخاصة مسؤول خصوصية البيانات لديكم حتى يستطيع الزبائن معرفة الشخص الذي يوجهون إليه أي استفسارات أو شكاوى تأكد من جاهزيتكم لتقديم المعلومات عن السياسات والممارسات وإجراءات الشكاوى عند الطلب تحديث إشعار الخصوصية لديكم لضامن معرفة الزبائن بالبيانات التي تقوموا بمعالجتها وكيفية معالجتها، وذلك لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأنها، يجب أن يكون إشعار الخصوصية متسمًا بالاختصار والشفافية و مكتوباً بلغة واضحة ومباشرة مقدماً في الوقت المناسب ، متوفراً بصورة عامة وسهل الوصول إليه (دليل خصوصية البيانات، 2020: 30) .

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

اولا: تعريف جودة التقارير المالية :هناك عدة تعاريف لجودة التقارير المالية كما موضح في الجدول التالي:

جدول (2) تعاريف جودة التقارير المالية

السنة	المصدر	التعاريف
2017	Herath & Albarqi	عبارة عن مجموعة من الخصائص التي يجب ان تتصف بها معلومات الوحدة الاقتصادية حتى تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الاساسية لمستخدميها مثل الملائمة والقابلية للفهم والمصداقية والقابلة للمقارنة والتوقيت المناسب وترتبط بشكل رئيس بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها داخل الوحدة الاقتصادية على احداث متفاوتة في قرارات مستخدميها
2020	حمداوي	هي مدى قدرتها على تحفيز متخذي القرارات لاتخاذ القرار المعين بقدرتها على جعلها اكثر كفاءة للوصول للقرارات التي تتميز بفاعلية اكثر في عملية تيسير اعمال الوحدة الاقتصادية بشكل يؤدي الى تحقيق اهداف الوحدة

الجدول من اعداد الباحثان

ثانيا: انواع التقارير المالية :نجد أن الغاية الأساسية للمحاسبة في إعداد التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية هو لمقابلة احتياجات صانعي القرارات سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها تنقسم للقوائم المالية الى عدة انواع منها :(IFRS ,2009:3)

1- قائمة المركز المالي :تعتبر تصويرا للوضع المالي او الحالة المالية للوحدة الاقتصادية في لحضه زمنية معينة لتاريخ إعداد التقرير وعليه فان محتويات الميزانية هي عناصر لحضيه وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التدفقات والتي تميز مكونات التقارير المالية كحسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية ،للميزانية جانبان ويسمى الجانب الال بالخصوم او المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم الوحدة الاقتصادية والتزاماتها اتجاه الاخرين ،اما الجانب الثاني يسمى بالأصول او الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول الوحدة الاقتصادية وحقوقها على الاخرين (نسرين، 2018: 15).

2-**قائمة التدفقات النقدية** :الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو :

2-1-توفير معلومات ملائمة من المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة .

2-2-توفير معلومات ملائمة عن الايرادات والمصروفات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، تساعد المستثمرين والدائنين والأطراف الاخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية ومعلومات عن التدفقات النقدية الفعلية (لزعر ،2012: 54) .

3-قائمة كشف الدخل :هي قائمة تتضمن نتيجة اعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات و المكاسب بالمصاريف والخسائر خلال فَترة مالية معينة ،بيان الدخل يساعد الوحدة الاقتصادية على رؤية المحصلة النهائية مما تمثل الإيرادات صافي الدخل والمصاريف صافي الخسارة وفقًا لإجراءات العمل يتم إصدار بيان الدخل سنويًا أو ربع سنويًا أو شهريًا وتوجد العديد من الأهداف التي تساعد الوحدة الاقتصادية على تحقيقها وتتمحور هذه الأهداف تقريبًا في الكفاءة المالية والاستثمارية للنشاط ،وأيضا يمكن ان توفر معلومات للأداء الاقتصادي للوحدة حيث يعتبر مستثمرون الدخل السابق للوحدة الاقتصادية أهم وأكثر المؤشرات فائدة لتعزيز الإيرادات المستقبلة وكذلك الأداء المستقبلي(بشير ،2016: 47) .

4-قائمة التغيرات في حقوق الملكية :أوجب معيار المحاسبة الدولي (IAS1)للوحدات الاقتصادية بأعداد قائمة التغير ات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة عن القوائم الأخرى وتتضمن تسوية لحقو ق الملكية بين بداية ونهاية الفترة وكما يتم من خلالها تحديد حقوق كل مالك في نهاية الفترة المالية بعد معرفة الأصول والالتزامات لأن حقوق الملكية تساوي الفرق بين أصول المنشأة والتزاماتها كما أن حقوق الملكية تتأثر بكل المساهمات والتي يقوم بها الملاك لزيادة رأس المال (Saleh: 2022: 25) .

5-الارباح المحتجزة : يمكن تعريف الارباح المحتجزة على انها ذلك الجزء من أرباح الوحدة الذي لم يتم توزيعه على المساهمين بحيث يتم تسجيلة ضمن حقوق المساهمين في الميزانية العمومية للوحدة ، وبالتالي فان الارباح المحتجزة تمثل ذلك الجزء غير الموزع من ارباح الوحدة ،حيث تملك الوحدة عدة خيارات للتصرف بصافي الربح المحقق في سنة من السنوات، فقد تقوم الوحدة بتوزيعة بالكامل على المساهمين وقد تقوم بإحتجازه والإحتفاظ به لديها بعد تسجيله في حقوق المساهمين، أو قد تقوم الوحدة بتوزيع جزء من صافي الربح واحتجاز الجزء الباقي (ACPA ، 271:2018).

ثالثا : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة التقارير المالية

1-الخصائص الاساسية :لقد حددت الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية بموجب ورقة العمل الصادرة عن IASB خاصيتين اساسيتين هما :الملاءمة و التمثيل الصادق وفيما يلي عرض لمفهوم كل خاصية :(keiso, et. al, 2019:45)

1-1- الملائمة :انها تزيد من إشباع حاجات المستفيدين ولها صلة وثيقة باتخاذ القرارات وتتوقف ملاءمة المعلومات المحاسبية على قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات مع مراعاة تزويد متخذي القرارات بهذه المعلومات في الوقت المناسب وعليه فإن غياب هذه المعلومات يؤدي عادة الى اتخاذ قرارات خاطئة، لكي تكون المعلومات ملائمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم فيما يتعلق بالاستثمار

والائتمان وقرارا ت مماثلة فلا بد أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على إحداث تغيير في أي قرار، حيث ان المعلومات المالية قادرة على إحداث تغيير في القرارات(Barnes,2019: 51) .

1-2-القيمة التنبؤية :هي عبارة عن معلومات ملائمة تساعد متخذ القرار في صنع التنبؤات حول المستقبل أذ إنها تملك قيمة تنبؤيه أيضاً تساعد متخذي القرارات في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة فهي إذن خاصية المعلومات التي تساعد المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج حاضرة (الحيالي، 2013: 134) .

1-3- الأهمية النسبية :هي جانب من جوانب الأهمية الخاصة بالوحدات الاقتصادية تعد المعلومات ت هامة إذا كان حذفها أو إساءة فهمها قد يؤثر على القرارات ت التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية المبلغ عنها (Ichim&Danila,2016: 186) .

1-4- القيمة التوكيدية :تشير خاصية التوقيت المناسب الى توفير المعلومات خلال فترة زمنية مناسبة حيث تكون المعلومات مفيدة عندما تتوفر لدى متخذ القرار في الوقت المطلوب قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على قراره، فكلما كانت المعلومات المتوفرة حديثة كلما كانت اكثر منفعة (HNSJ, 2022: 23).

2-التمثيل الصادق :وتعرف على أنها الخاصية التي بواسطتها يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذ يرى متخذي القرار أنها تعكس الأحداث والظروف الاقتصادية التي تعبر عنها لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تعكس بأمانة تمثيل الظواهر التي صممت من أجلها، حيث يعتبر الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية أن المعلومات يجب أن تكون كاملة وغير متحيزة وخالية من الخطأ وذلك للإيفاء بشرط ميزة التمثيل الصادق(تميمي و زيني،530:2019) .

2-1-الاكتمال : أنها تعد أحد متطلبات الإفصاح عن المخاطر كونه تزود المستثمرين والمستخدمين الاخرين بالمعلومات الكافية لإجراء تقييماتهم الخاصة ،يتحقق التمثيل الصادق عندما تكون المعلومات المحاسبية في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وبالتالي فإن أي حذف في المعلومات يجعلها مظللة أو خاطئة ومن ثم تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها اي ان تتضمن التقارير المالية جميع المعلومات الضرورية للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم تصويرها (Unctad, 2017: 12) .

2-2-الخلو من الخطأ :هي أحد الخصائص الفرعية للتمثيل الصادق وتشير بأن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تتصف بالدقة اي إن المعلومات تعبر عن الحدث أو الموقف كما هو بصورة حقيقية ولا يشير الخلو من الاخطاء الى الدقة بشكل مطلق في جميع المعلومات فيوجد الكثير من الامور التي تتطلب بعض التقديرات او الاجتهادات الشخصية ولكن يجب بيان حدود وطبيعة عملية التقدير فضلا عن ذلك خلو من الاخطاء (Kieso.2018 :2) .

2-3-الحياد : يعني هذا المفهوم انه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل إحدى الجماعات المستفيدة به على الجماعات الأخرى حيث أن المعلومات الحقيقية والصادقة يجب أن تمثل محل الاهتمام الأول وقد تعرض مفهوم الحياد في عملية وضع المعايير المحاسبية إلى انتقادات عديدة إذ أعلن بعضهم عدم وجوب إصدار المعايير إذا كانت ستؤدي إلى آثار اقتصادية غير مرغوب بها وعموماً فإن المعايير يجب أن تكون خالية من التحيز وإلا سوف لن يكون لدينا قوائم مالية معول عليها وبدون الثقة في القوائم المالية فلن يستخدم الأفراد المعلومات التي تضمنتها هذه القوائم بالمقابل يجب ألا تكون المعلومة متحيزة سوف يفقد الجمهور الثقة بالمعلومات ويتوقف عن استخدامها. (Kieso et al.,2016: 45)

2- الخصائص التعزيزية: بالإضافة إلى الخصائص الأساسية حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أربع خصائص تعزيزية تعد مكملة للخصائص الأساسية، وأن الفرق الرئيسي مع الخصائص الأساسية هو أنه إذا لم يتم تمييز المعلومات المالية

بالخصائص الأساسية فلن تتمكن الخصائص التعزيزية بمفردها من توليد معلوما ت مفيد ة للمستخدمين على وجه التحديد فإن الخصائص التعزيزية هي قابلية المقارنة والتوقيت، وقابلية الفهم والتحقق ،وكما مبين بالاتي :(Kythreotis, 2014: 7) .

2-1-القابلية للمقارنة :القابلية للمقارنة هي قدرة المستخدمين على التعرف على أنماط التشابه والاختلاف بين الكثير من مجموعات الظواهر الاقتصادية (Stein, J,2017:35) .

هناك نوع آخر من القابلية للمقارنة يتمثل بالاتساق وهو موجود عندما تطبق الوحدة ما نفس المعاملة المحاسبية على أحداث مماثلة من فترة إلى أخرى من خلال هذا التطبيق تعر ض الوحدة تطبيقا ثابتا للمعايير المحاسبية (Kieso et al, 2016: 46-47) .

2-2- التوقيت :لا يمكن للوحدات اليوم تجنب المخاطر التي تتعرض لها ولهذا السبب من المهم أن يحصل المستثمرون على المعلومات حول المخاطر المالية وغير المالية في الوقت المناسب (Mazumder & Hossain, 2018: 30) .

2-3- قابلية الفهم:يختلف متخذ ي القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها وأساليب اتخاذ القرارات التي يستخدمونها وفي المعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصو ل عليها من مصادر أخرى وفي قدرتهم على تشغيل هذه المعلومات وحتى تكو ن المعلومات مفيدة يلزم أيجاد حلقة ربط بين هؤلاء المستخدمين والقرارات التي يتخذونها وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم وهي إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لديهم قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدراك مغزى تلك المعلومات). Ichim &Danila, 2016: 186)

2-4- القابلية للتحقق :يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس (FASB, 2008: 2) .وبالتالي فان جودة المعلومات العالية يجب أن تقلل من المخاطر التي يتعرض لها جميع المستثمرين بسبب امتلاك الأسهم (Ball, 2012: 11).

رابعا : المستخدمين للتقارير المالية:أن الأطراف المهتمة بالتقارير المالية هم غالباً المستثمرون سواء كانوا حاليين أم متوقعين وهذه الفئة من المستفيدين تحتاج إلى التقارير للحكم على مقدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأرباح حاضرا أو مستقبلاً ودرجة نمو هذه الأرباح من سنة إلى أخرى هذا ويعتبر الدائنون والبنوك من أهم المستفيدين من التقارير المالية من خارج الوحدات الاقتصادية للحصول على معلومات تهتم بمقدرة الوحدة على تسديد التزاماتها القصيرة أو طويلة الأجل ودرجة السيولة النقدية والتدفقات النقدية الواردة والصادرة بالإضافة إلى حاجة الدائنين والبنوك أيضاً إلى التعرف على حركة الأرباح والتغيرات في المركز المالي خلال عدد من الفترات (سمياً، 2018 :42)وقد تم تقسيم مستخدمي التقارير إلى قسمين هي كما يلي :-

1-المستخدمين الداخليين :هم جميع المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية حيث تساعدهم هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتتصف هذه المعلومات بأنها تحليلية وفي غاية السرية وموسعة بشكل أكبر من حيث التفصيل وتساعدهم فيما يلي (شعت،2018 : 48):

1-1- تحديد مدى حاجة الوحدة الاقتصادية للسيولة.

1-2- معرفة الإدارة ما إذا كانت الوحدة حققت الربح المنشود.

1-3- تحديد المبالغ التي توزع على المساهمين وبالتالي التوسع في النشاط ورسم السياسة المستقبلية.

2- المستخدمين الخارجين :هم جميع الفئات التي تستفيد من التقارير المالية التي تصدرها الوحدة الاقتصادية وينقسم إلى سبع فئات وهم كما يلي : (ادم،2021 :67) ،(يعقوب ومحمد ،31:2022) :

2-1-أصحاب المنشأة المساهمين أو الملاك: توفير التقارير المالية لأصحاب الوحدة بالمعلومات التي تتعلق بتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس كفاءة الإدارة في حماية أموالهم والتقرير عما إذا يريدون خفض أو رفع أو بقاء استثمارهم في الوحدة الاقتصادية.

2-2-المقرضون: مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرار ما إذا كانون ينوون الموافقة على إعطاء القرض للوحدات الاقتصادية أو الاقتناع من خلال الاطلاع على التقارير المالية وقياس مدى نجاح أعمالهم.

2-3-المستثمرون: ان مقدمي راس المال ومستشاريهم الذين يفكرون في استثمار أموالهم في الوحدات الاقتصادية عن طريق شراء أسهم فتساعدهم التقارير على معرفة العائد على الاستثمار بهدف اتخاذ قرار.

خامسا –الامن السيبراني واثره على فاعلية الرقابة الداخلية:تعد الرقابة الداخلية من أهم الأدوات لضبط الأداء بالوحدات الاقتصادية لأنها من الآليات التي تعتمد عليها الأجهزة الرقابية العليا على انضباط الأداء في هذه الوحدات وبالتالي فإن هذا يحقق الإصلاح في الوحدات الاقتصادية وذلك عن طريق الإصلاح المالي والإصلاح الإداري وإحداث التغيير نحو الأفضل، وتبرز أهمية الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية كافة بغض النظر عن النشاط الممارس فيه أو نوع الوحدات سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص خاصة (سيوطي، 2022: 73) .

سادسا :تقييم العلاقة بين ادارة الامن السيبراني والتقارير المالية :ويمكن للمستخدمين من تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الحفاظ على أمن معلوماتها وتجنب حدوث اي اختراقات تتعرض لها الوحدة الاقتصادية من شأنه انخفاض درجة جودة التقارير على اعتبار انخفاض ثقة المستخدم بالمعلومات الصادرة عن الوحدة مما سينعكس سلبا على اتخاذ أي قرار استثماري وعدم وجود رؤية واضحة حول مستقبل هذه الوحدة وهنا يأتي دور الامن السيبراني في تعزيز الثقة للمستخدمين(Li et al. , 2018: 23) .

سابعا –الجوانب المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني في إطار المخاطر التشغيلية للبنوك المركزية: وتتمثل أهم هذه الجوانب المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني في إطار المخاطر التشغيلية للبنوك المركزية العربية فيما يلي :

1-الإطار الرقابي العام للمخاطر المرتبطة بأمن نظم المعلومات : تتسم التعليمات الرقابية الصادرة من معظم السلطات الرقابية بتحديد المعايير اللازم توافرها لضمان أمن المعاملات المصرفية المنفذة عبر الفضاء الإلكتروني من أهمها ما يلي (اسماعيل، 2019: 2):

1-1- تعليمات من السلطات الرقابية تلزم المصارف بتضمين استراتيجيات المخاطر المقرة من قبل مجالس إدارات البنوك إطاراً يتعلق بالمخاطر الإلكترونية ومخاطر نظم المعلومات والهجمات الإلكترونية يتم التحقق من ذلك من خلال عمليات الرقابة التي تتم بصورة دورية .

1-2-تصدر السلطة العديد من التعليمات الواجب اتباعها عند القيام بعمليات الإسناد الخارجي لخدمات تقنية المعلومات وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من أهمها وجود إطار عمل لإدارة المخاطر وضمان جودة الخدمات المقدمة من قبل وحدات الإسناد الخارجي

2- تنظيم وإدارة الحسابات والخدمات المصرفية المقدمة :تتمثل مسئولية البنك في اتخاذ الاعتبارات اللازمة نحو الحفاظ على سرية البيانات التي توثق وتحقق هوية الزبون عند الاستفادة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وفيما يخص الزبائن الراغبين في الاستفادة من الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت تقوم البنوك في هذا الشأن بالحصول على توقيع يدوي من الزبون على استمارة طلب الخدمة التي تحتوي على البيانات الأساسية للعميل كحد أدنى (البريد الإلكتروني، رقم الهاتف المحمول والأرضي،

عنوان المراسلات) كما تطبق المتطلبات والأحكام التي تحدد الحقوق والالتزامات بين المصارف والزبون بشكل واضح (البغدادي ،2019: 1450) .

المبحث الثالث :الجانب العملي (الدراسة التطبيقية لاثر تطبيق تكنلوجيا الامن السيبراني على جودة التقارير المالية)

اولا- نبذة تعريفية عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي

1- تأسيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي :ديوان الرقابة المالية الاتحادي هيئة مستقلة اداريا وماليا ،له شخصية معنوية وهو اعلى هيئة رقابة يرتبط بمجلس النواب العراقي استنادا للمادة (102) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، يمتله الديوان أو من يخوله يتولى الرقابة على المال العام أينما وجد ، من خلال الرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لنطاق رقابته في جميع أرجاء العراق بموجب قانونه (31) لسنة 2011 (المعدل)، ويعد أحد الأجهزة الريادية في حماية المال العام والكشف عن حالات الغش والتلاعب ومكافحة الفساد المالي والإداري والمساهمة النشيطة في دعم الاقتصاد الوطني بما يساهم في بناء عراق جديد قائم بإدارته على أسس مالية واقتصادية وقواعد علمية وقانونية رصينة وثابتة" ، ولحد الآن مر بعدة مراحل ارتبطت بشكل وثيق بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والتشريعية في العراق وقد تمثلت بما يلي :-

1-1-**المرحلة الاولى (1927- 1967)** .

1-2-المرحلة الثانية للفترة من 2011 ولغاية الآن .

2- اهداف ديوان الرقابة المالية الاتحادي: سعي الديوان لتحقيق الأهداف الآتية :-

2-1-الحفاظ على المال العام من الهدر أو سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه .

2-2-تطوير كفاءة أداء الجهات التي يروم الديوان تدقيق أنشطتها .

2-3-المساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقلاله.

ثانيا- نبذة عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات

لقد مر مجلس مهنة مراقبة تدقيق الحسابات منذ تاريخ تأسيسه بثلاث مراحل ارتبطت بتطور التشريعات في العراق وهي كالتالي :

1-المرحلة الأولى (1957) : صدور نظام مزاولة مهنة تدقيق الحسابات ،رقم (52) لسنة 1957 ، الذي عدل بنظام مزاولة مهنة تدقيق حسابات الشركات والمشاريع الصناعية رقم (18) لسنة 1958، وقد ساعدت النصوص القانونية الواردة فيه على تنظيم عمل التحقيق اذ يكون المدقق مجازاً من قبل وزارة التجارة وإدراج اسمه في سجل مدققي الحسابات المجازين من قبل وزارة

2-المرحلة الثانية(1984) : صدور نظام مزاولة المهنة رقم (7) في عام 1984 ، الذي نص على أن يتم منح اجازة لمدققي الحسابات وتنظيم المهنة من قبل نقابة المحاسبين والمدققين بدلا من وزارة التجارة .

3-المرحلة الثالثة(1997) : بدأت بصدور قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 والخاص بتنظيم ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات وقد أوكل مهمة التدقيق الى مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بعد أن كانت نقابة المحاسبين والمدققين تتولى هذه المهنة، يكون ديوان الرقابة المالية هو الجهة القطاعية المختصة ذات العلاقة فيما يتعلق بمنح الاجازة للشركات المؤسسة بموجب هذا النظام لأغراض تطبيق قانون الشركات المرقم (21) لسنة 1997 .

ثالثا- هيكل الاستبيان :

1-ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيم الاستبيان الى قسمين :

القسم الاول :البيانات الديموغرافية :هدف هذا القسم إلى جمع البيانات عن المستجيبين من الذين لديهم خبرة عملية في الوحدات الاقتصادية والتي تمثلت الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي ،سنوات الخبرة ،التخصص الدقيق ،الموقع التنظيمي) وهدف هذا الجزء هو تحديد قدرة المستجيبين بالإجابة على فقرات الدراسة

القسم الثاني :محاور الاستبانة :هدف إلى جمع البيانات الأولية من المستجيبين من عينة الدراسة و الهادفة لمعرفة أثر تطبيق تكنولوجيا الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية وذلك من خلال(36) فقرة موزعة على مجال أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع كما احتوى هيكل الاستبيان على سؤال مفتوح للإجابة يتعلق بأي ملاحظات يرى المستجوب بأنها ضرورية وغير واردة في فقرات الاستبيان وتتعلق بقياس أثر جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية العراقية .

واحتوت كل فقرة من فقرات الاستبانة على مدرج خماسي من الاجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجوبين على كل فقرة على حدى ،ولتسهيل عملية تحويل درجات الموافقة إلى بيانات كمية يسهل قياسها إحصائيا وتحديد مستوى الأهمية لها واعطيت اجابات الأوزان النسبية كما يلي " :اتفق تماما" " 5 ,اتفق " 4"محايد " 3 ",لا متفق "2 ",لا متفق تماما"1 ،كما هو موضح بالجدول (3) الاتي :

جدول (3) ترميز مقياس ليكرت الخماسي

الترميز او القيمة العددية والدرجة	5	4	3	2	1
البدائل	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما

المصدر : اعداد الباحثان

المجال الأول (المتغير المستقل) : هدف للحصول على البيانات الأولية عن اثر تطبيق تكنولوجيا الامن السيبراني في الوحدات الاقتصادية في العراق وهي كما يلي :

- المحور الأول :تحديد الادوار والمسؤوليات :فيما يتعلق بإدارة المخاطر السيبرانية وقياسه ب (4) فقرات.
- المحور الثاني: امكانية المقارنة في المحافظة على خصوصية الزبائن قبل وبعد تطبيق الامن السيبراني وقياسه ب (4) فقرات .

المجال الثاني (المتغير التابع): هدف للحصول على البيانات الأولية عن جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية في العراق وقياسه ب (3) فقرات .

2-مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة جميع مراقبي الحسابات في عموم العراق (افرادا وشركات)، والنشرات الصادرة، وديوان الرقابة المالية الاتحادي ، ومتمثل بدائرة المنطقة الثالثة /حلة ،متكونة من ثلاث محافظات (النجف الاشرف ،كربلاء المقدسة ،بابل) .

وقد اشترطت الباحثة ان تكون عينة الدراسة حصرا من مراقبي الحسابات اوممن هم مؤهلين ان يكونوا مراقبي لغرض الاجابة على اسئلة الاستبانة وتوافقاً مع عنوان الدراسة والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول (4) توزيع واعادة وتحليل استمارات الاستبيان على مجتمع الدراسة

استمارات الاستبيان الموزعة		استمارات الاستبيان المستلمة والداخلة في التحليل		استمارات الاستبيان المستلمة وغير الداخلة في التحليل	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
120	%100	117	%97.5	3	%2.5

المصدر :اعداد الباحثان

3-مقاييس الاحصاء الوصفي لفقرات متغيرات الدراسة :تم استخلاص ردود المستجيبين على فقرات متغيرات الاستبيان حول الإجراءات التحليلية ومحدداتها والمراحل الثلاث لعملية التدقيق (التخطيط ، التنفيذ ، اعداد التقرير وإبداء الرأي)، وذلك وفق درجة المقياس للاستبيان والمقاييس الاحصائية الوصفية (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، الالتواء، التقرطح) لكل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة، وكما يأتي:

3-1-نتائج تحليل الامن السيبراني

3-1-1- تحديد الادوار والمسؤوليات: فيما يتعلق بإدارة المخاطر السيبرانية

جدول (5) مستوى اجابات عينة الدراسة والاحصاءات الوصفية لفقرات متغير (تحديد الادوار والمسؤوليات) (N=117)

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تلتزم الوحدة الاقتصادية بتطبيق الامن السيبراني	38	46	16	12	5	4.061	0.935
2	تحدد الوحدة الاقتصادية اهداف ومسؤوليات واجراءات العمل المتعلقة بالامن السيبراني	30	48	24	12	2	3.867	0.975
3	ينعكس تطبيق الامن السيبراني بشكل ايجابي على المستخدمين من حيث الاعتماد على معلومات مالية صادقة	46	51	17	2	0	4.092	0.770
4	تتابع الوحدة الاقتصادية مقدار التزام المدققين بالأمن السيبراني بهدف معالجة اي ثغرات	22	57	26	9	1	4.102	0.814
	المجموع						3.776	0.417

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول(5) أعلاه أن ردودالمستجيبين عينة الدراسة حول الفقرات من (1-4) جاءت متفقة مع الامن السيبراني وكما يلي :

1. إن ردود عينة الدراسة تتفق بآن تلتزم الوحدة الاقتصادية بتطبيق الامن السيبراني ، وتأكيد ذلك تم من خلال نسبة الوسط الحسابي التي بلغت (4.061) بينما بلغ الانحراف المعياري (0.935) .
2. إن ردود عينة الدراسة تتفق تحدد الوحدة الاقتصادية اهداف ومسؤوليات واجراءات العمل المتعلقة بالأمن السيبراني ، وذلك من خلال نسبة الوسط الحسابي التي بلغت (3.867) بينما بلغ الانحراف المعياري (0.975).
3. إن ردود عينة الدراسة تتفق بانعكاس تطبيق الامن السيبراني بشكل ايجابي على المستخدمين من حيث الاعتماد على معلومات مالية صادقة. وذلك من خلال نسبة الوسط الحسابي التي بلغت (4.092)، في حين بلغ الانحراف المعياري (0.770).
4. إن ردود أفراد عينة الدراسة تتفق بأن تتابع الوحدة الاقتصادية مقدار التزام المدققين بالأمن السيبراني بهدف معالجة اي ثغرات، وجاء ذلك من خلال نسبة الوسط الحسابي التي بلغت (4.102)، في حين بلغ الانحراف المعياري (0.814) .

ويتضمن الجدول (5) نتائج ردود المستجيبين حول متغير الامن السيبراني، وينظر فيه المعطيات السيبرانية الاتية بشكل عام :-

1-بلغ الوسط الحسابي الاجمالي (3.776) بانحراف معياري قدره (0.417)، ويعد الوسط الحسابي الاجمالي الاعلى من *الوسط الفرضي للمقياس البالغ (3) المعول عليه لتفحص مستويات استجابة المستجيبين لعينة الدراسة، علما بان الوسط الحسابي لتقدير (لا اتفق تماما) كان بمقدار صفر ،وهذا يدل على ميل عينة الدراسة الى اتفاق حول جميع فقرات المتغير .

2-كانت الاوساط الحسابية لفقرات المتغير اعلى من الوسط الفرضي، وتراوحت بين حد اعلى قدره (4.102) لفقرة (تتابع الوحدة الاقتصادية مقدار التزام المدققين بالأمن السيبراني بهدف معالجة اي ثغرات)، وحد ادنى قدره (3.867) لفقرة (تحدد الوحدة الاقتصادية اهداف ومسؤوليات واجراءات العمل المتعلقة بالامن السيبراني) .

3-جاءت[1] اعلى الاجابات على معظم الفقرات ضمن تقدير (اتفق) يليه تقدير (اتفق تماما) .

الوسط الفرضي =(اعلى قيمة للمقياس +ادنى قيمة)/2

= (5+1)/2

= 3

3-2-2--امكانية المقارنة في المحافظة على خصوصية الزبائن قبل وبعد تطبيق الامن السيبراني

جدول (6) مستوى اجابات عينة الدراسة والاحصاءات الوصفية لفقرات متغير (امكانية المقارنة في المحافظة على خصوصية الزبائن) (N=117)

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تحافظ الوحدات الاقتصادية على سرية معلومات الزبائن وتراعي عدم الافصاح عنها لأي مستفيد	44	48	16	4	3	3.776	0.974
2	توضح الوحدة الاقتصادية للزبائن عدم المشاركة اي معلومات تخصهم عبر البرامج الغير موثوقة من خلال سياسة الخصوصية	34	56	16	4	4	4.102	0.931
3	تتحقق الوحدة الاقتصادية من شخصية الزبون قبل اعطاؤه اي معلومات عن الحساب في حال اتصاله مع خدمة الزبائن	32	56	21	4	0	3.867	0.875
4	توضح الوحدة الاقتصادية للزبائن كيفية التأكد من وجودها على الانترنيت وتطبيقات الهواتف اثناء استخدامها	27	58	20	7	1	4.061	0.818
المجموع							4.033	0.8595

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (6) ، أن ردود المستجيبين عينة الدراسة حول الفقرات من(1-4) جاءت متفقة مع (**امكانية المقارنة في المحافظة على خصوصية الزبائن قبل وبعد تطبيق الامن السيبراني**) وكما يلي :

1. إن ردود أفراد عينة الدراسة تتفق تماما تحافظ الوحدات الاقتصادية على سرية معلومات الزبائن وتراعي عدم الافصاح عنها لأي مستفيد ،وذلك بوسط حسابي بلغ (3.776) وانحراف معياري بلغ (0.974) .

2. إن ردود أفراد عينة الدراسة تتفق تماما ان توضح الوحدة الاقتصادية للزبائن عدم المشاركة اي معلومات تخصهم عبر البرامج الغير موثوقة من خلال سياسة الخصوصية ،وذلك بوسط حسابي بلغ (4.102) وانحراف معياري بلغ (0.931) .

3. إن ردود أفراد عينة الدراسة تتفق تماما بتتحقق الوحدة الاقتصادية من شخصية الزبون قبل اعطاؤه اي معلومات عن الحساب في حال اتصاله مع خدمة الزبائن ،وذلك بوسط حسابي بلغ (3.867) وانحراف معياري بلغ (0.875) .

4. إن ردود أفراد عينة الدراسة تتفق تماما بأن توضح الوحدة الاقتصادية للزبائن كيفية التأكد من وجودها على الانترنيت وتطبيقات الهواتف اثناء استخدامها ،وذلك من خلال وسط حسابي بلغ (4.061) وانحراف معياري بلغ (0.818) .

يتضمن الجدول (6) نتائج ردود المستجيبين حول متغير عملية التدقيق في ادارة الملائمة وينظر فيه المعطيات السيبرانية الآتية بشكل عام :

1. بلغ الوسط الحسابي الإجمالي (4.033) بانحراف معياري قدره(0.8595)، ويعد الوسط الحسابي الإجمالي أعلى من الوسط الفرضي للمقياس البالغ (3) المعول عليه لتفحص مستويات استجابة المستجيبين لعينة الدراسة، علما بأن الوسط الحسابي لتقدير (لا اتفق تماما) كان بمقدار صفر، وهذا يدل على ميل عينة الدراسة الى الاتفاق حول جميع فقرات المتغير في هذه المرحلة.

2. كانت الأوساط الحسابية لفقرات المتغير أعلى من الوسط الفرضي ، وتراوحت بين حد أعلى قدره (4.102) لفقرة (توضح الوحدة الاقتصادية للزبائن عدم المشاركة اي معلومات تخصهم عبر البرامج الغير موثوقة من خلال سياسة الخصوصية) ، وحد أدنى قدره (3.776) لفقرة (تحافظ الوحدات الاقتصادية على سرية معلومات الزبائن وتراعي عدم الافصاح عنها لأي مستفيد).

3. جاءت أعلى الإجابات على معظم الفقرات ضمن تقدير (أتفق تماما) يليه تقدير (اتفق).

2-نتائج تحليل جودة التقارير المالية

جدول رقم (7) مستوى اجابات عينة الدراسة والاحصاءات الوصفية لفقرات متغير (جودة التقارير المالية) (N=117)

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تتضمن التقارير المقدمة في الوحدة الاقتصادية التي تطبق تكنولوجيا الامن السيبراني معلومات ملائمة تساعد في عملية التنبؤ	31	54	23	5	0	4.818	0.816
2	تظهر التقارير المقدمة في الوحدة الاقتصادية التي تطبق تكنولوجيا الامن السيبراني مؤشرات عن تحقيق الكفاءة	27	57	24	5	1	4.116	0.814
3	تتمتع التقارير المقدمة في الوحدة الاقتصادية التي تطبق تكنولوجيا الامن السيبراني بدرجة عالية من الدقة وذات فاعلية	39	46	24	3	2	4.313	0.615
	المجموع						4.415	0.629

الجدول: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (7)، أن ردود المستجيبين عينة الدراسة حول الفقرات من(1-3) جاءت متفقة مع **(جودة التقارير المالية)** وكما يلي :

1. إن ردود أفراد عينة الدراسة تتفق تماما بان تتضمن التقارير المقدمة في الوحدة الاقتصادية التي تطبق تكنولوجيا الامن السيبراني معلومات ملائمة تساعد في عملية التنبؤ ،وذلك بوسط حسابي بلغ (4.818) وانحراف معياري بلغ (0.816) .

2. إن ردود أفراد عينة الدراسة تتفق تماما ان تظهر التقارير المقدمة في الوحدة الاقتصادية التي تطبق تكنولوجيا الامن السيبراني مؤشرات عن تحقيق الكفاءة ،وذلك بوسط حسابي بلغ **(4.116)** وانحراف معياري بلغ **(0.814)** .

3. إن ردود أفراد عينة الدراسة تتفق تماما بان تتمتع التقارير المقدمة في الوحدة الاقتصادية التي تطبق تكنولوجيا الامن السيبراني بدرجة عالية من الدقة وذات فاعلية ،وذلك بوسط حسابي بلغ **(4.313)** وانحراف معياري بلغ **(0.615)** .

يتضمن الجدول (7) نتائج ردود المستجيبين حول متغير عملية التدقيق في ادارة الملائمة وينظر فيه المعطيات السيبرانية الآتية بشكل عام :

1. بلغ الوسط الحسابي الإجمالي **(4.415)** بانحراف معياري قدره **(0.629)**، ويعد الوسط الحسابي الإجمالي أعلى من الوسط الفرضي للمقياس البالغ (3) المعول عليه لتفحص مستويات استجابة المستجيبين لعينة الدراسة، علما بأن الوسط الحسابي لتقدير (لا اتفق تماما) كان بمقدار صفر، وهذا يدل على ميل عينة الدراسة الى الاتفاق حول جميع فقرات المتغير في هذه المرحلة.

2. كانت الأوساط الحسابية لفقرات المتغير أعلى من الوسط الفرضي ، وتراوحت بين حد أعلى قدره (4.818) لفقرة (تتضمن التقارير المقدمة في الوحدة الاقتصادية التي تطبق تكنولوجيا الامن السيبراني معلومات ملائمة تساعد في عملية التنبؤ)، وحد أدنى قدره **(4.116)** لفقرة (تظهر التقارير المقدمة في الوحدة الاقتصادية التي تطبق تكنولوجيا الامن السيبراني مؤشرات عن تحقيق الكفاءة).
3. جاءت أعلى الإجابات على معظم الفقرات ضمن تقدير (أتفق تماما) يليه تقدير (اتفق).

4-اختبار فرضيات الدراسة:لغرض اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، والذي يستخدم لاختبارالعلاقة بين متغيرين احدهماالمستقل تكنولوجياالامن السيبراني والاخر التابع جودة التقارير المالية وكانت النتائج كما يلي :-

- **4-1-تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الوحدة**

- **فرضية العدم (H0):** لا توجد علاقة تأثير معنوية بين تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الوحدة وجودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية.

نتائج تقييم الأنموذج الهيكلي للفرضيات الفرعية الاولى والتي توصلت إلى أن معاملات المسار للفرضيات الفرعية بعضها معنوي والأخر غير معنوي، والتي تكون معنوية عندما تتجاوز قيمة (T) للفرضية الأولى حيث بلغت قيمة (1) المحسوبة (1.034) وهي اكبر من القيمة المعيارية وهي قيمة ليس لها تأثير على جودة التقارير المالية ، وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الوحدة وجودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية وبذلك يتم قبول الفرضية العدم.

4-2- امكانية المقارنة في المحافظة على خصوصية الزبائن

- **فرضية العدم (H0):** لا توجد علاقة تأثير معنوية بين امكانية المقارنة في المحافظة على خصوصية الزبائن وجودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية .

نتائج تقييم الأنموذج الهيكلي للفرضيات الفرعية الثانية والتي توصلت إلى أن معاملات المسار للفرضيات الفرعية بعضها معنوي والأخر غير معنوي، والتي تكون معنوية عندما تتجاوز قيمة (T) للفرضية الثالثة حيث بلغت قيمة (1) المحسوبة (1.203) وهي اكبر من القيمة المعيارية وهي قيمة ليس لها تأثير على جودة التقارير المالية ، وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين امكانية المقارنة في المحافظة على خصوصية الزبائن وجودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية وبذلك يتم قبول الفرضية العدم.

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

اولا :الاستنتاجات

1. يعد الامن السيبراني من الركائز الاساسية التي ينبغي للوحدة الاقتصادية توظيفها لما له من دور مهم في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الوحدة والمتمثلة بالهجمات الالكترونية على سبيل المثال.

2. ستتمكن الوحدات الاقتصادية من وضع اجراءات رقابية تدعم منظومتها ضد الهجمات والمخاطر السيبرانية وبذلك انشاء جو استثماري اكثر امان ومنفعة.

3. لايوجداثر ذو دلالة معنوية لتحديد دور المدققين داخل الوحدة الاقتصادية على جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية .

ثانيا :التوصيات

1. اهمية زيادة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر السيبرانية نظرا لوجود أثر لها على جودة التقارير المالية وذلك لزيادة مستوى جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية .

2. قيام الوحدة الاقتصادية بتحديد التهديدات واوجه نقاط الضعف في بيئة تقنية المعلومات والعمل على مواجهتها من خلال اعتماد تدابير خاصة للحفاظ على الاصول المعلوماتية.

قائمة المراجع

اولا :المصادر العربية

أ. القوانين والنشرات الرسمية :

1-قانون تعديل ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، رقم 104 لسنة 2011

2-قانون نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين رقم 185 لسنة 1969

3-الوثائق العراقية ، نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (3)، العدد 3807بتاريخ 2000/1/3.

ب-الكتب

1-الدين، اسامة حسام، (2017)، "مقدمة في الامن السيبراني"، كلية علوم وهندسة الحاسبات بينبع ،اكاديمية سيسكو .

2-مجلس معايير المحاسبة المالية، FASB،(2010)،"معايير المحاسبة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن .

ج. الرسائل والاطروحات

1- نسرين ،خنفايس ،(2018)،" نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية" مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المحاسبية والمالية ،عينة من خبراء المحاسبين والمدققين ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي ،الجزائر.

2-البغدادي، مروة فتحي السيد، (2021)، "اقتصاديات الامن السيبراني في القطاع المصرفي"، المعهد المصري لأكاديمية الاسكندرية للإدارة والمحاسبة ،مصر.

3-علي، ادم علي موسى،(2017)،"القياس والافصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية واثره على جودة بيانات التقارير المالية للشركات الصناعية"، دراسة ميدانية مجمع الزرقاء الهندسي، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان .

4- منصور ،امنة محمد ،(2021)،" تأثير الامن السيبراني على الرقابة الداخلية وانعكاسها على الوحدة الاقتصادية "،دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدققين والمحاسبين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،مجلة الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،العدد 127اذار.

5- الحيالي، وليد، (2013)، "النظرية المحاسبية"، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

6- الزبيدي، زهير خضير ،التميمي، ظفر عبد مطر،(2022)،"العراق والأمن السيبراني ..الفرص والتحديات"، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية ،مجلد18،عدد52 ،العراق.

7- اميرهم ،جيهان عادل ،(2022)،" أثر جودة الم ا رجعة الداخلية في الحد من مخاطر الأمن السيبراني وانعكاساته على ترشيد قرارات المستثمرين"، دراسة ميدانية ،مجلة البحوث المالية والتجارية ،المجلد (23)-العدد الثالث ،كلية التجارة – جامعة بورسعيد.

8- بشير ،نسيبة البدري سيمان ،(2016)،" القياس والإفصاح عن أ رس المال الفكري وأثره في جودة التقارير المالية"، دراسة حالة شركة جياد لخدمات النقل، بحث تكميلي استيفاء لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا السودان.

9-جيجان، اسراء شريف،(2021)،" الأمن السيبراني الصيني :دراسة في الدوافع والتحديات"، قضايا سياسية / العدد65، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.

10-آدم ،عبدالله الدوم ،(2021) ،"أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية"، دراسة تحليلية تطبيقية ،مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، معهد بحوث ود راسات العالم الإسلامي، المجلد 2 العدد 8 ،جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

11- شعت، محمد حيدر، (2017) ،"أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية"، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

12-سميا، ربيع ، (2018) ،"أثر هيكل ملكية المنشأة في ملاءمة معلومات التقارير المالية لقرا رات المستثمرين"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.

ثانيا :المصادر الاجنبية

A. Books

1- FASB, (2009), "Qualitative Characteristics of Accounting Information" SFAC, No.(8).

2- Kieso, D. E., Weygandt, J. J., Kimmel, P. D., Trenholm, B., Warren, V., & Novak, L. (2018)," Accounting Principles", 13 ed. John Wiley& Sons.

3-. Kieso, D.E, Weygandt,J .J.& Warfield, (2009)," Intermdiate accounting",16th ed.,U.S.A, John Willey & Sons. Inc.

B. Journals and Research

1- Canelon, J., Huerta, E., Leal, N., & Ryan, T. (2020). Unstructured Data for -2Proceedings of the 53rd Hawaii International Cyber security and Internal Control. InConference on System Sciences .

2- Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review. International Journal of Business Management and Comm-erce, 14 .

3-Sah, A., Gokare, A. R., & Mounika, U. (2020). Identity theft: A by product of dynamic trends in E-banking. SUPREMO AMICUS ISSN 2456-9704, 1.

4- Barron, Orie E., Sung Gon Chung, and Kevin Ow Yong. 2016. The Effect of Statement of Financial Accounting Standards No. 157 Fair Value Measurements on Analysts' Information Environment. Journal of Accounting and Public Policy 35.

5- Dunne, T., Fifield, G., Finningham , S., Fox, A., Hannah, C., Helliar , C., Power D. & Veneziani , M. (2008). The Implementation of IFRS in the UK, Italy and Ireland . Edinburgh: The Institute of Chartered Accountantsof Scotland.

6-Lai, S. M., & Liu, C. L. (2018). Management characteristics and corporate investment efficiency. Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, 25(3-4).